بسم الله الرحمن الرحيم

أبرز المعوقات: جناية الأنظمة (البيروقراطية الحكومية) على الأوقاف

(ملخص الورقة العلمية)

هناك تحديات وعوائق تواجه الأوقاف العامة تتعلق بتنظيمها وتفعيل دورها بالاستفادة منها في جميع مجالات التنمية والتنمية المستدامة، لتحقيق النفع العام وِفْقَ شرط الواقف، ومن هذه العوائق ما يتعلق بآليات التسجيل الرسمي للأوقاف، ومنها ازدواجية مرجعية الوقف بين المحاكم والوزارة أو الهيئة المعنية بالوقف عند حالات الاختلاف، ومنها ما يرتبط بحماية الأوقاف، ومنها ما يتعلق بالإجراءات الإدارية وشفافية مدخلات الأوقاف ومخرجاتها المالية، ومنها ما يتعلق بالناظر أو مجالس النظارة، ومنها ما يتعلق باستثمارات الأوقاف وكذلك مصارفها وحسن إدارتها، ومنها ما يتعلق بموقع الأوقاف العامة من الدولة إدارياً، وهذا العائق الأخير هو المعني بالمناقشة في هذه الورقة لأهميته حيث الموقع الإداري للأوقاف العامة بين قطاعات الدولة يُشكِّل أبرز العوائق.

وعن هذا العائق الرئيس كتب الباحث هذه الورقة العلمية المتواضعة في خمس فقرات تكاملية معنية بمعوقات الأوقاف وآلية التغلب عليها بعنوان رئيس (أبرز المعوقات: جناية الأنظمة البيروقراطية الحكومية على الأوقاف) وعناوين خمسة فرعية:

وقفة تاريخية عن الحكومات والأوقاف، واقع الأوقاف بين المقدمات والنتائج، نماذج من تاريخ استقلال الأوقاف، تشريعات وتطبيقات الأوقاف، وآليات التغلب على عوائق البيروقراطية الحكومية تجاه الأوقاف (أبرز التوصيات).

وهذه الورقة ليست معنية بمناقشة ما ورد أعلاه من عوائق متعددة، كما أنها ليست معنية بالجانب الفقهي للأوقاف، وليس من مسؤولية هذه الورقة تحديد صورة إدارية معينة بقدر ما هي عرض وتأكيد لأهمية الاستفادة من موقع الأوقاف في إدارة الدولة الإسلامية عبر عصور الأمة الإسلامية وتاريخها، وكيف أنتجت الأوقاف حضارة إسلامية شَهِد بها الأعداء والخصوم! إضافة إلى أهمية الاستفادة من التجربة الغربية في موقع الأوقاف في قطاعات الدولة الحديثة وهيئاتها، وما صحب هذا من منتجات حضارية مشاهدة على أرض الواقع تشهد بها جامعاتها ومستشفياتها الوقفية.

ومن خلال هذه الورقة المعنية بالرصد التاريخي والعرض الإداري تَرِد التساؤلات التالية عن أبرز العوائق ومنها: هل العلاقة المُثلى أن تكون الأوقاف مرتبطة بالقطاع الحكومي وهيئاته أو وزاراته؟ أو أن تكون الأوقاف مرتبطة بقطاع أهلي مستقل عن البيروقراطية الحكومية؟ لتكون

الأوقاف قطاعاً من قطاعات الدولة وذراعاً مسانداً للقطاعات الحكومية في جميع صور التنمية المستدامة.

والباحث بهذه الورقة يفتح النقاش الجاد والمحايد عن الآليات العملية التي تحقق للوقف قيمته ومكانته وثمراته، لا سيما أن الإعداد لهذا الملتقى الثاني للأوقاف من لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية بالرياض يتزامن مع دراسة مجلس الشورى لنظام (الهيئة العامة للأوقاف) في ظل أوضاع إدارية تتطلب الإصلاح للاستفادة من الجوانب الإيجابية من واقع التاريخ الإسلامي ومن النجاح الإداري الباهر للأوقاف في تجربته الغربية المعاصرة.

ولذلك ففي هذا المقام فإن أخطر من وجود المرض عدم تشخيصه، فجميع المؤتمرات المعنية بالأوقاف -وهي متعددة وكثيرة- لا تتطرق في أوراق عملها إلى بحث المشكل الرئيس والمعوق الأساسي للوقف في العالم العربي، فمعظم مشكلات الأوقاف ناتجة عن ترسيم الأوقاف كإدارات أو وزارات أو هيئات حكومية بيروقراطية، وهذا ما لا يُتناول بالبحث والنقاش في المؤتمرات والبحوث وغيرها -مع الأسف- بالرغم من أولوية حشد معظم الأوراق العلمية لمناقشة هذا الموضوع الرئيس لأهميته البالغة، ويختم مقدم الورقة عرض لأبرز آليات التغلب على هذا العائق -حسب رؤيته- من خلال كتابة أبرز التوصيات في ختام هذه الورقة مستعيناً بما كتبه خبير الأوقاف والقطاع التطوعي الشيخ صالح الحصيِّن -رحمه الله-.